

على هامش أبحاث التيسير

ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية للأستاذ أبي خلدون ساطع الحصرى بك

مدير دار الأمان العراقية

— ١ —

—><—

هذه ملاحظات انتقادية، كانت قد عنت لي في أوقات مختلفة خلال دراستي للكتب المدرسية للموضوعة لتعليم قواعد اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية؛ وكنت سرديتها على بعض علماء اللغة ومعلميها، غير أنني أحجبت عن جمعها ونشرها على صفحات الصحف .. إلى الآن .

أما الآن، فبعد أن اطّلت على تقرير اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية لدرس وسائل « تيسير قواعد النحو والصرف واليلاغة »، وبعد أن قرأت طائفة من الملاحظات التي أبدتها بعض المحافل اللغوية على المقترحات المدونة في التقرير المذكور، رأيت من الحمم على أن أجمع وأنشر هذه الملاحظات والانتقادات .

ولهذا السبب جئت أرجو صدق الأستاذ الزيات أن يوسط في مرضها على أنظار قراء الرسالة بوجه عام، وعلى أنظار علماء اللغة ومؤلفيها بوجه خاص . (أبو خلدون)

كلمة تمهيدية

إن الغاية التي استهدفتها في بحثي هذا، تنحصر في مناقشة « قواعد اللغة العربية: الصرفية والنحوية » وحدها، ولا تتضمن شيئاً في انتقاد « اللغة العربية » نفسها .

وبعد قيا بئتي المزينة، قد أخذت القلم لأصنف لك بعض ما رأيت بعد أن فارقنا السفينة، وأحدثك عن سفرى من جنوة إلى لوسرن في سويسرا، ولكن سبق إلى حديث البحر وتبعه القلم، ولست أجد الآن فراغاً لاطالة الحديث . فحسبك هذه النبذة في هذه الرسالة . وعسى أن أجد عما قليل فراغاً للرسالة الآتية . وأحسبها ستكون رسالة أختك مني لا رسالتك . والله يحفظك ويرعاك والسلام .

(بركل)

هبر الراهب عزام

لأننى أعتقد أن « اللغة العربية » شيء، و « قواعد اللغة العربية » شيء آخر

فإن « اللغة » — بوجه عام — تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعية، وتتطور بتطورها؛ في حين أن « قواعد اللغة » تتولد من الأبحاث التي يقوم بها العلماء، وتتبدل بتبدل النظريات التي يعضها هؤلاء

فدستطيع أن تقول: إن « خصائص اللغة » تدخل في نطاق « الأمور الطبيعية » التي لا يمكن أن تناس بمقاييس العقل النظرى والمنطق الموجود، في حين أن « قواعد اللغة » لا تخرج عن نطاق « الأمور الاجتماعية » التي يجب أن تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام .

إننى لا أعترض — في مقالى هذا — على من يقول بوجود التمسك « بخصائص اللغة » على علاقتها؛ غير أنى أقول في الوقت نفسه: إن « قواعد اللغة المدونة في الكتب » لا تدخل في نطاق « خصائص اللغة »؛ فهما تطرفنا في الأخذ ببدأ « التمسك بخصائص اللغة على علاقتها »، ومهما استرسلنا في الدفاع عن نظرية « المحافظة على تلك الخصائص بدون تبديل وتحوير » ... يجب أن نسلّم في الوقت نفسه بأن ذلك لا يستلزم — بوجه من الوجوه — « التمسك بقواعد اللغة » على أشكائها الحالية . فيجب أن نتذكر على الدوام أن هذه القواعد من وضع علماء اللغة الأقدمين، وهي تمثل — بطبيعة الحال — طرق تفكيرهم في مسائل اللغة، وأساليب استنباطهم لقواعدها . لذلك لا يجوز لنا أن نقبلها بدون مناقشة وتفكير؛ بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها، ونطيل التفكير حولها، لنكشف مواطن الخطأ والمواب فيها، ننسى إلى إصلاحها وتصحيحها وفقاً للطرق المنطقية التي تنبئ في الأبحاث العلمية بوجه عام

إن الملاحظات الانتقادية المروضة في هذا المقال، مستندة على هذا الرأي الأساسى، ومنبثقة عن هذا الاعتقاد الصريح، وهي تقوم بحملة على « قواعد الصرف والنحو المدونة » وتطالب إصلاحها إصلاحاً جوهرياً ... دون أن تتجاهل « الخصائص » التي تختص بها اللغة العربية، ودون أن تدعو إلى إهمال تلك الخصائص أو الخروج عليها

هذا، وما يجب ألا يهرب عن البال في هذا المقام أن العلماء

١ - تبويب المباحث

إن أبرز المآخذ التي تلفت أنظار الباحث في كتب « قواعد اللغة العربية » تعود إلى الطريقة التبعية في « تبويب المباحث وعرضها » فإن هذه الطريقة تخالف أصول التربية والتعليم مخالفة صريحة ، كما تنافي العقل والمنطق منافاة تامة وأعتقد أن الأمثلة التالية تكفي لإظهار هذه الخنيفة بكل وضوح وجللاء :

١ - من المعلوم أن مفهوم « المضاف » مرتبط بمفهوم « المضاف إليه » ارتباطاً وثيقاً ، لأن كل واحد منهما يكون ركناً أساسياً من ركني « الإضافة » . فلا نستطيع أن نتصور أحدهما دون أن نفكر في الآخر ؛ ولا يمكننا أن نعطي فكرة واضحة عن أحدهما دون أن نتطرق إلى الآخر . فالنطق يقضي علينا بالبحث في المضاف والمضاف إليه بصورة مترابطة ، بحيث لا يفك أحدهما عن الآخر

غير أن « قواعد اللغة العربية » الرسمية تهمل هذا الأمر البديهي إجمالاً غير أنها فلا تهتم بالملاقة الوثيقة بين المضاف والمضاف إليه ، وإنما تجعل من كل منهما بحثاً مستقلاً يدخل في باب خاص فإذا تتبعنا جميع الأبحاث المتعلقة بالمضاف والمضاف إليه في سلسلة كتب القواعد التي نحن بصددنا ، نجد أن الجزء الأول منها يبحث في « المضاف إليه » وحده فهو يحاول تفهيم « المضاف إليه » عن طريق مقابلته بـ « الـنـمـت » ، ويعرفه بهذا التعريف : « اسم يكمل معنى اسم سابق قبله ولا يدل على صفة فيه » (ص - ٤٥)

وأما الجزء الثاني فيذكر « المضاف » في أوائل أبحاثه مستقلاً عن « الإضافة » وعن « المضاف إليه » . بتطرق إليه في بحث « المعرفة والنكرة » عند ما يستعرض أنواع « المعرفة » تحت تسمية « المضاف إلى معرفة » (ص - ١١) . وأما « المضاف إليه » فلا يذكره إلا في أواخر أبحاثه في باب الأسماء المجرورة . وهناك فقط يذكر الملاقة بين « المضاف والمضاف إليه » (ص ١٠١)

إنني أعترف بأنه يصعب على أن أتصور طريقة بحث وتبويب

الذين توغلوا في استنباط قواعد اللغة العربية وتدوينها لم يتفق معهم مع بعض في جميع المباحث والأمور ؛ بل كثيراً ما اختلفوا في عدد غير قليل من المسائل والقواعد ؛ واختلفانهم هذا أدى إلى تكوين مذاهب لغوية شتى

إنني لم أودعياً لاستعراض جميع الآراء والمذاهب اللغوية خلال هذا الانتقاد ؛ بل رأيت أن أحصر بحثي وانتقادي على « قواعد اللغة العربية » التي أصبحت « رسمية نوعاً ما » لدخولها في الكتب المدرسية واندماجها تقاليد التدريس

وأعتقد أن الكتب المدرسية التي تمثل « القواعد الرسمية » أحسن تمثيل ، هي السلسلة المطبوعة في مصر بعنوان كتاب « قواعد اللغة العربية » ، لأن هذه السلسلة تدرس في جميع المدارس المصرية بناء على قرار « وزارة المعارف العمومية » منذ عدة سنوات ؛ وهي تحمل توقيعات عدد غير قليل من كبار الأساتذة والمفتشين ؛ فقد ألفتها لجنة مكونة من خمسة أساتذة ، « ووضعت خططها وراجعتها لجنة مؤلفة من خمسة آخرين ؛ وبين هؤلاء المؤلفين والمصححين ثلاثة من أساتذة الجامعة المصرية ومدرسيها : (طه حسين ، أحمد أمين ، إبراهيم مصطفى) ، وثلاثة من أساتذة دار العلوم : (محمود السيد عبد اللطيف ، عبد الحميد الشافعي ، علي عبد الواحد واقي) ، وثلاثة من المفتشين : (محمد عطية الإبراهيمي ، محمد مهدي علام ، ومحمد أحمد جاد المولى) ؛ وقد ساعدت السكينة العلمية والأدبية التي اشتهر بها هؤلاء الأساتذة والعلماء على انتشار سلسلة هذه الكتب خارج القطر المصري أيضاً ، حتى إن هذا الانتشار أخذ في آخر الأمر شكلاً رسمياً في العراق إذ افتتحت وزارة المعارف العراقية أثر وزارة المعارف المصرية في هذا الباب ، فقررت تدريس الكتب المذكورة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية

فإذا اعتبرنا « قواعد اللغة » المدونة في سلسلة هذه الكتب - المقررة في مصر والعراق - بمثابة « القواعد الرسمية » كنا قد عبرنا عن الحالة الراهنة أحسن تعبير

إن الملاحظات الانتقادية في هذا المقال تجوم حول الخطط المتبعة في الكتب الرسمية المذكورة وقواعد اللغة المدرجة بها

العربية « نجدها لا تهتم به اهتماماً يتناسب مع كثرة استعماله : فان الجزء الأول منها لا يذكر شيئاً عن حرف التعريف بالرغم من كثرة وروده في عبارات الكتاب اعتباراً من صفحاته الأولى . والجزء الثاني أيضاً لا يلتفت إليه مع أنه يفرد بحثاً خاصاً للمعرفة والنكرة ، ويذكر خمسة أنواع من المعرفة فيها الضمير ، واسم الاشارة ، والاسم الموصول ، والمضاف إلى معرفة إن حرف التعريف لا يثير شيئاً من اهتمام واضعي الكتب المذكورة إلا في الجزء الثالث منها ، وهو الجزء الخاص بالصف المنتهى من الدراسة الابتدائية ؛ وذلك في بحث أنواع المعارف تحت عنوان « المعرف بال » (ص - ٢١)

٦ - من المرز أن التنوين من خصائص اللغة العربية التي تستعمل كثيراً ، والتي تؤثر في معنى الكلمات تأثيراً كبيراً . ومن الغريب أن كتب قواعد اللغة العربية لا تذكر شيئاً عنه إلا في أواخر الجزء الثالث منها ؛ وذلك في بحث « المنوع من الصرف » - وفي صدد « إعراب المنوع من الصرف » (ص - ٦١)

وإذا أوجنا النظر في ذلك البحث وجدنا فيه استمراراً طويلاً للكلمات التي لا يجوز أن تنون ، ولكيفية إعراب تلك الكلمات دون أن نجد فيها أية إشارة إلى مواطن استعمال التنوين ، والمغاني المستفادة من التنوين ، والملاقة الموجودة بين التعريف والتنوين ...

٧ - من الواضح أن أسماء الأعداد من أهم أركان اللغات ؛ وهي من الكلمات التي تستعمل بكثرة خلال الحديث والقراءة والكتابة ؛ غير أن كتب قواعد اللغة العربية لا تهتم بها ولا تذكر شيئاً عنها إلا في الجزء الثالث منها . كما أنها لا تفعل ذلك إلا بصورة عرضية في بحث التمييز خلال استعراض الأسماء المنصوبة في باب الأسماء العربية ... (ص - ١٣٠)

أما لأرى لزوماً حاجة إلى الإكثار من هذه الأمثلة ، ولإي إطالة الشرح لآظهار مواطن الخطأ والشذوذ في كل واحدة منها غير أنني لأود أن أختم ملاحظاتي على كيفية (التبويب والعرض) دون أن أشير إلى ما أعتقد في منشأ هذه المآخذ والأخطاء القرية

أبعد من منطلق اللغة من هذه الطريقة ، كما يستحيل على أن أبتكر خطة عرض وتعليم أفضل في تصويب الأبحاث وتشويش الأذهان من هذه الخطة ...

٢ - من المعلوم أن الأسماء تقسم من حيث شمول مدلولاتها إلى قسمين أصليين : اسم خاص أو اسم علم ، واسم عام أو اسم جنس . ويترتب هذا التقسيم من التقسيم الأساسية والمباحث الأولية في جميع اللغات

غير أن قواعد « اللغة العربية » الرسمية « لا تذكر شيئاً عن اسم الجنس . وأما اسم العلم فتذكره في الجزء الثاني ، دون أن تقابله بنقيضه . إنها تذكره في بحث « النكرة والمعرفة » كنوع من أنواع المعرفة ، بين الضمير واسم الاشارة والاسم الموصول والمضاف إلى معرفة (ص - ١١)

إنني أعتقد بأن من ينظر في هذه الخطة نظرة انتقادية مجردة عن تأثير « الألفه الخردية » ، يضطر إلى التسليم بأنها لا تتفق مع أصول التصنيف العلمية بوجه من الوجوه ، كما أنها تنافي أساليب التعليم الصحيحة كل المناقاة

٣ - لا يخفى أن الفعل ينقسم - من حيث المعنى - إلى قسمين : لازم ومتعد ، ولا حاجة إلى البرهنة على أن المنطق يقضى بشرح هذا التقسيم في باب الأفعال . غير أن « قواعد اللغة العربية » لا تسير على هذه الطريقة المنطقية ، بل تذكر ذلك عرضاً في بحث المفعول به ، عند استعراض الأسماء المنصوبة في باب « إعراب الأسماء » (الجزء الثالث - ص ١٠٦)

٤ - كذلك لا يخفى أن الفعل ينقسم - من وجهة أخرى - إلى معلوم ومجهول ، والمنطق يقضى بشرح ذلك في باب الأفعال بطبيعة الحال ؛ غير أن « قواعد اللغة العربية » لا تلزم هذه الطريقة المنطقية ، بل تذكر « المجهول » وحده ، وذلك بصورة عرضية في بحث « نائب الفاعل » عند استعراض الأسماء المنصوبة في باب « إعراب الأسماء » (الجزء الثاني ص ٤٥)

٥ - من المعلوم أن « حرف التعريف » من أهم عناصر الكلام في اللغة العربية ؛ وهو كثير الاستعمال جداً في التكلم والقراءة والكتابة ؛ ومع هذا إذا تبصنا ساملة كتب « قواعد اللغة

أن جريهما تسير على نفس النمط : الفعول به هو الاسم المنصوب الذي وقع الفعل على مسماه .. قد ينصب الفعل مفعولاً واحداً .. وقد ينصب مفعولين أصاهما مبتدأ وخبر ... وقد ينصب مفعولين أصاهما ليس مبتدأ وخبراً ... ويسمى الفعل متمدياً إذا نصب مفعولاً به ، ويسمى لازماً إذا لم ينصبه ... (ص ١٠٥-١٠٦) هذه هي سلسلة الايضاحات التي توصل إلى التعريف الآف الذكر ..

وأما إذا راجعنا الجزء الخاص بالدراسة الثانوية ، وجدنا فيه أيضاً تعريفاً مماثلاً للتعريف المذكور بعد كلمة عن رفع الفاعل ونصب المفعول به :

« إذا قلت انفتح الباب ، وفتح على الباب ، وتأملت الفعل في المتالين وجدت الأول رفع الفاعل فقط ، ورأيت الثاني رفع الفاعل ونصب المفعول به ... وكل فعل من النوع الأول يسمى لازماً ، وكل فعل من النوع الثاني يسمى متمدياً ... فاللازم

ملا ينصب مفعولاً به ، والمتمدى ما ينصب المفعول به (ص ٦٨) — إن زعة إهمال « المعنى » ، والاستناد على « الاعراب » تتجلى في هذه الشروح والتعريفات بكل وضوح وجللاء ، وتؤدي إلى التباعد عن جادة المنطق تباعداً غريباً ؛ لأن الأسماء التي تقع تحت أبصارنا عند ما نقرأ في الكتب والجرائد لا تكون مرفوعة أو منصوبة في حد ذاتها ، بل تكون غير مشكولة ، فتحتل الرفع والنصب على حد سواء . ونحن نحتاج إلى « قواعد النحو » لنعرف ما إذا كان يجب علينا أن نقرأ أواخر تلك الكلمات مرفوعة أو منصوبة ... وكذلك الأمر في الكلمات التي تجول في خاطرنا عند ما نفكر في موضوع ونحاول التعبير عنه ، فإنها أيضاً لا تكون مرفوعة أو منصوبة في حد ذاتها ؛ ونحن نقدم على رفعها أو نصبها حسب ما تعلمناه أو اعتدنا من قواعد النحو ، لذلك نستطيع أن نقول : إن اعتبار « نصب المفعول به » واسطة لتعريف « الفعل المتمدى » يكون بمثابة قلب الأمور رأساً على عقب ...

إن أبسط قواعد المنطق تقضى بتعريف اللازم والمتمدى من جهة ، والفاعل والمفعول من جهة أخرى ، حسب معانيها ومعاني

وأسابها — أعتقد أن أسباب كل ذلك تتلخص في زعة واحدة وهي زعة « الاهتمام بالأحكام النحوية وبمواطن الاعراب » أكثر من « الالتفات إلى المعاني المفهومة ، ومواطن الاستعمال » . كل شيء في الطريقة المتبعة في تبويب القواعد وعرضها يدل على أن الذين دونوا هذه القواعد وجهوا جل اهتمامهم إلى مسائل الاعراب ، واعتبروها الغاية القصوى من دراسة اللغة ، كأنهم ممن يمتقدون — ضمناً — أن جميع أبحاث قواعد اللغة يجب أن تبتدى من وجهة نظر الاعراب ، وتنتهي بتثبيت قواعد الاعراب ، وتبويب حسب ما تقتضيه أحكام الاعراب ؛ وأما المعاني التي تؤديها الكلمات والوظائف التي تقوم بها في تكوين العبارات فهي من الأمور الثانوية التي يجب أن تترك على الهامش ، أو من الأمور الثانوية التي يجب أن تهمل بتاتا ...

إن آثار هذه الزعة المخالفة لأهم أسس التربية والتعليم تظهر بكل وضوح وجللاء في الطرق المتبعة في قضايا « التبويب » كما شرحناها آنفاً ، وتظهر بوضوح أكثر في الطرق المتبعة في أمور « التعريف » كما سنذكرها بعد ...

٢ — طريقة التعريف

إن معظم التعريفات المدونة في كتب « قواعد اللغة العربية » مخالفة للقواعد المنطقية التي يجب أن تراعى في كل تعريف ، ومناخية للأسس التربوية التي يجب أن يبنى عليها كل تعليم ... وأبرز أمثلة هذه المخالفة تتجلى في تعريف « اللازم والمتمدى » من الأفعال ... هذا التعريف مسطور في الجزء الثالث من كتب الدراسة الابتدائية والجزء الأول من كتب الدراسة الثانوية .. فإذا راجعنا كتاب الدراسة الابتدائية وجدنا فيه هذا التعريف : « يسمى الفعل متمدياً إذا نصب مفعولاً به ، ويسمى لازماً إذا لم ينصبه » (ص ١٠٦) فهذا التعريف لا يدعو إلى التأمل في مدلولات الأفعال لتمييز اللازم والمتمدى منها ، بل يطلب النظر في تأثيرها في إعراب الكلمات التي تليها دون ملاحظة طبيعة الحدث المفهوم منها

وإذا استعرضنا جميع التفاصيل التي تقدم هذا التعريف نجد

إلى أحكام الاعراب وحدها — مثل تعريف اللزوم والتمدى
الذى انتقدناه آنفاً — ولكنها تجعل الاعراب ركناً أساسياً
من أركانها ، وتخلط — بهذه الصورة — بين التعريف
والقاعدة ، وبين الأصل والنتيجة ، خلطاً غريباً . فإذا أردنا
أن نرجع هذه التعريفات إلى مقتضيات المنطق العلمى ، وجب أن
نحذف منها كل ما يعود إلى الاعراب . أما مسألة الاعراب ،
فيجب أن نفرغها في قالب « قاعدة » مستقلة عن التعريف .

فلا يسوغ لنا أن نعرف الفاعل بقولنا: « الفاعل اسم مرفوع
يدل على الذى فعل الفعل » بل يجب أن نعرفه بقولنا « اسم يدل
على الذى فعل الفعل » ثم نأتى بقاعدة فى إعراب الفاعل مستقلة
عن تعريفه ، فنقول : « الفاعل يرب مرفوعاً »

كما يجب أن تتبع خطة مماثلة لما ذكرنا فى بقية التعريفات
المذكورة آنفاً

ومما بلغت الأنتظار فى هذا الباب ، بوجه خاص ، هو أن
واضحى كتاب « تكوين الجمل » — الذى يؤلف الجزء الأول من
سلسلة كتاب « قواعد اللغة العربية » — كانوا عرفوا الفاعل
على هذا النمط دون أن يدجوا قاعدة إعرابه فى تعريفه ، وذلك
فى الطبعة الأولى من كتابهم ؛ ولكنهم غيروا خطتهم هذه فى
الطبعة الثانية ، كأنهم اعتبروا تعريفهم الأول خروجاً عن المؤلف
وغير واف بالفصوح ، فأرادوا أن يصححوه بتعريف يستند إلى
الاعراب قبل كل شئ . فقالوا : « الفاعل اسم مرفوع يدل
على ... » . وبذلك أخرجوا هذا التعريف أيضاً عن جادة المنطق
والصواب ...

يظهر من هذه التفصيلات أن الخطة التى عشى عليها المؤلفون
فى التعريفات تستمد اتجاهها من النزعة التى ذكرناها آنفاً ،
خلال تطلينا للخطة المتبعة فى أمر التبويب ، وهى نزعة الاهتمام
بالاعراب أكثر من الالتفات إلى المعنى والفهوم

غير أنى أعتقد أن لهذه الخطة — وهذه النزعة — بعض
العوامل التاريخية التى تعود إلى أواخر نشأة « قواعد الصرف
والنحو » ، فإن من المعلوم أن هذه القواعد دونت — فى الدرجة
الأولى — تحت تأثير حاجة الاهجام الذين لم ينشأوا على العربية ،
وذلك كما حدث فى أمر تدوين القواعد فى سائر اللغات بوجه عام ؛
وكان القصد الأصلى من تعليم العربية لهؤلاء الاهجام تمكينهم

العبارة التى تتألف منها ، وذلك كما يفعل لغويو العالم بأجمعهم
وأما كيفية الاعراب ، فيجب أن تكون بمثابة « القاعدة
التي نصل إليها ، لا « الأصل » الذى يبدأ منه ، أو « الأساس »
الذى ينبى عليه ...

فلا يجوز لنا أن نقول : هذا الفعل متعد ، لأنه نصب
مفعولاً به ، بل يجب أن نقول : هذا الفعل متعد فيحتاج إلى
مفعول به ؛ وهذا الاسم مفعول به ، فيجب أن يرب منصوباً
إن طريقة « تعريف الكلمة بالنظر إلى إعرابها » فى كتب
قواعد اللغة العربية ليست من الأمور المنحصرة فى بحث
« التمضى واللازم » ، بل هى من الطرق المتبعة فى كثير من
الأبحاث الأخرى أيضاً :

البتدأ — اسم مرفوع يقع فى أول الكلام (ج — ١ —
ص ٣٠)

الفاعل اسم مرفوع يدل على الذى فعل الفعل ويذكر بعده
(ج ١ ص ٣٢)

نائب الفاعل اسم مرفوع حل محل الفاعل بعد حذفه ،
وتقدمه فعل مبنى للمجهول (ج ٢ — ص ٤٦)

المفعول المطلق اسم منصوب من لفظ الفعل يذكر لتوكيد
فعله أو لبيان نوعه (ج ٢ — ص ٧١)

المفعول لأجله اسم منصوب يبين سبب حصول الفعل الذى
قبله (ج ٢ — ص ٧٤)

المفعول معه اسم منصوب يبين الشئ الذى قارن وجوده
وقوع الفعل ، ويكون مسبوقاً بواو بمعنى مع (ج ٢ — ص ٧٧)

ظرف الزمان اسم منصوب يبين زمن حصول الفعل
(ج ٢ — ص ٨٠)

ظرف المكان اسم منصوب يبين مكان حصول الفعل
(ج ٢ — ص ٨٠)

الحال — اسم منصوب يبين هيئة الفاعل أو المفعول به عند
حصول الفعل (ج ٢ — ص ٨٥) ...

كل من ينعم النظر فى هذه التعريفات على ضوء الملاحظات
التي سردناها آنفاً حول تعريف اللزوم والتمضى يعلم بأنها
لا تنفق مع « منطق التعريف » بوجه من الوجوه ، كما أنها
تخالف « أسس التعليم » مخالفة صريحة . فى الواقع أنها لا تستند
١١٠٢٩

كتاب المبشرين الطاعن في عربية القرآن

أصلم مصرى أم مبشر برونستنى ؟

لأستاذ جليل

— ٢ —

أراد الكاتب المسلم في تلك المجلة أن يتم إحدى الجريمتين
— أعى جريمة العوصبة — فأورد في تناهيف أقوال المبشرين
هذا السلى :

« ألسنا نقرأ قوله تعالى : (جنتان ذواتا أفنان^(١)) ونراه
يشى (ذات) بذواتا مع أن نحونا يقول : إن معنى ذات ذاتا
« وقوله تعالى : (يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد
لهم عذاباً أليماً) فلا ندرك سر نصب الظالمين إلا عندما يقول لنا
المفسرون إنها منصوبة على التخصيص »

« وقوله تعالى : (ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها
وللأرض اثقيا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين) . فنسأل كتب
النحو لماذا لم يقل طائعتين بدلاً من طائعين ، وهو يخاطب مثنى
والجيب مثنى أيضاً ، فلا نسمعنا كتب النحو يجواب وإنما نسمعنا
المفسر بقوله : إن الجيب هنا هم سكان السماء والأرض فنفهم المنى
وإن اختلفت القاعدة »

إن تلاعب الكاتب يخلطه أقوالاً بأقوال لم يستر لموصيته
بل ثبتها تثبتاً، وعان بأنه خرج في الضلال والتضليل غير حاذق،
ودل على أنه يجهل (النحو) الجهل كله و« قتلت أرض سماها^(٢) »
وسأبين إليه تخليطه ثم أجيء إلى كتاب المبشرين مغالط القرآن
في العربية ...

قال الكاتب المسلم : « ... مع أن (نحونا) يقول إن مثنى
ذات ذاتا »

(١) قلت : الأتوال الكرمية في (الكتاب) هي : « ولئن خاف مقام
ربه جنتان . فبأى آلاء ربكما تكذبان . ذواتا أفنان »
(٢) قال الميداني : يضرب لمن يباشر أمراً لا علم له به

من قراءة القرآن وتسهيل فهمه لمانيه . وما لا يحتاج إلى إنحاح
أن الأعمى الذى يقرأ القرآن يرى أمام عينيه سلسلة كلمات
مشكولة ، بعضها مرفوع ، وبعضها منصوب ، وبعضها مجرور ،
وبعضها ساكن ، فىرى ويقرأ هذه الكلمات قبل أن يفهم شيئاً
من معانيها ، فإذا اتخذ رفع الكلمة أو نصبها نقطة بدء لدرسه
ومحبه فلا يكون قد سلك مسلكاً مخالفاً للعقل والمنطق ، من
الوجهة العملية : فإذا قال : « هذا اسم مرفوع ، وقع فى أول
الجملة فهو مبتدأ إذن ... » وهذا اسم مرفوع أتى بعد الفعل ،
فهو الفاعل إذن ، يكون قد سار على خطة لا تجانب الصواب
— من الوجهة العملية — بالنسبة إلى حالته الخاصة

غير أن الاستمرار على اتباع خطة مماثلة لهذه فى هذا المسر
ولا سبباً فى تعليم أبناء الضاد الذين يتكلمون العربية ويقرأون
الكتب والجرائد والمجلات المطبوعة — لا يمكن أن أن يتفق
مع مقتضيات المنطق بوجه من الوجوه ، ويخالف أصول التربية
والتعليم من كل الوجوه

إننى لا أجد سبيلاً لتمليها إلا بإرجاعها إلى تأثير الأحوال
الخاصة التى أثرت إليها ، وباعتبارها من تراث المصور القديمة
التي نوهت بها . والمآخذ التى سأذكرها فى بحث « الملامات »
تؤيد هذا التليل بوضوح أقوى

ساطع المصرى

« يتبع »

